Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (3) March(2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تطور العلاقات الاقتصادية العراقية - الأردنية ١٩٦٤-١٩٦٨

م .د. حسين حميد جاسم الطربولي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية
hussein.hamid105@tu.edu.iq

الملخص

تُعدّ الاتفاقيات الاقتصادية بين العراق والأردن في المدة (١٩٦٤–١٩٦٨) محطة بارزة في مسار العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين، إذ جاءت في ظل ظروف سياسية واقتصادية دقيقة شهدتها المنطقة العربية, وكان العراق يتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة، لاسيما في مجال النفط، بينما كان الأردن يعاني من محدودية الموارد واعتماده على المساعدات الخارجية, ومثّلت تلك الاتفاقيات وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي عن طريق تسهيلات تجارية، واتفاقيات لنقل النفط، وتنشيط حركة النقل البري والجوي، فضلًا عن التبادل السلعي بين الجانبين, وحملت تلك الاتفاقيات أبعاداً سياسية واضحة، تمثلت في سعي كل طرف إلى تحقيق قدر من الاستقرار الداخلي وتعزيز مكانته في الإطار العربي، لاسيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧ التي أظهرت حاجة الدول العربية إلى التضامن الاقتصادي لمواجهة التحديات, ومن هنا فإن دراسة تلك العلاقة عن طريق الاتفاقيات الاقتصادية لا تكشف عن طبيعة التعاون الاقتصادي فحسب، بل تعكس أيضاً تداخل المصالح السياسية والاقتصادية في تلك المرحلة, ويمثّل البحث محاولة لتسليط الضوء على أهمية تلك الاتفاقيات، وبيان أثرها على المسار التاريخي للعلاقات العراقية – الأردنية في ستينيات القرن العشرين.

الكلمات المفتاحية :الاتفاقيات الاقتصادية، العراق، الأردن، العلاقات الثنائية، ستينيات القرن العشرين

Abstract

The economic agreements between Iraq and Jordan during the period (1964–1968) represent a significant milestone in the bilateral relations of the two countries. These agreements were concluded amid complex political and economic circumstances in the Arab region. Iraq possessed substantial economic capabilities, particularly in the oil sector, while Jordan suffered from limited resources and dependence on foreign aid. The agreements served as a means to strengthen economic cooperation by facilitating trade, establishing oil transport arrangements, and boosting land and air transportation, in addition to promoting commodity exchange between the two sides. Furthermore, the agreements had clear political dimensions, as both Iraq and Jordan sought to achieve internal stability and enhance their positions within the Arab framework, especially after the June 1967 War, which highlighted the urgent need for Arab states to foster economic solidarity in facing common challenges. Thus, examining these agreements reveals not only the nature of economic cooperation but also the interplay between political and economic interests during this critical stage.

Keywords: Economic Agreements, Iraq, Jordan, Bilateral Relations, 1960 s .

المقدمة

تُعدّ العلاقات الاقتصادية بين الدول من أبرز ركائز التعاون الإقليمي والدولي، إذ تُسهم في بناء جسور الثقة وتعزيز الروابط السياسية والاجتماعية, وفي هذا السياق تأتي دراسة العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية في المدة (١٩٦٤–١٩٦٨)، للكشف عن جانب مهم من تاريخ العلاقات العربية عبر تحليل الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت في مدة الدراسة, ومنها اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقَّعة عام ١٩٦٥ والبروتوكولات المكمِّلة لها في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨، وما ترتب عليها من آثار اقتصادية وسياسية.تكتسب تلك المرحلة أهميتها من تزامنها مع أحداث إقليمية بارزة مثل الصراع العربي– الإسرائيلي وحرب حزيران ١٩٦٧، إضافة إلى التحديات الاقتصادية الداخلية التي واجهها كل من العراق والأردن, كما أن ندرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذه المرحلة تجعل من البحث مساهمة ضرورية لسد فراغ في المكتبة العراقية والعربية.يهدف البحث إلى بيان طبيعة الاتفاقيات الاقتصادية العراقية – الأردنية في تلك المدة، والكشف عن دوافعها المباشرة، وتحليل انعكاساتها على اقتصاد البلدين، فضلًا عن

إبراز أبعادها السياسية ضمن الإطار العربي, واعتمدت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي المقارن، عن طريق الاستناد إلى الوثائق الرسمية، والجريدة الرسمية العراقية، ومحاضر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إلى جانب الصحف والمصادر الأكاديمية الحديثة.وتم توزيع البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة, المبحث الأول تناول الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن، لتوضيح الأسس والظروف التي سبقت مرحلة الاتفاقيات، وتضمن المبحث الثاني دراسة الاتفاقيات الاقتصادية العراقية – الأردنية لعام ١٩٦٥، والبروتوكولات المكملة لها في المدة (١٩٦٧–١٩٦٨)، اما المبحث الثالث: عُني بتحليل الآثار الاقتصادية والسياسية المترتبة على تلك الاتفاقيات في المدة (١٩٦٤–١٩٦٨).وبذلك فإن هذه الدراسة لا تكتفي بتوثيق نصوص الاتفاقيات، بل تسعى أيضًا إلى تفسير كيف شكّلت تلك الاتفاقيات نقطة تحوّل في مسار العلاقات العراقية – الأردنية، ووسيلة لتجسيد التضامن العربي في واحدة من أكثر الفترات حساسية في تاريخ المنطقة.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن

شهدت العلاقات الاقتصادية بين العراق وشرق الأردن في العقد الأول من نشأة الدولتين طابعًا أسريًا وأخويًا، دون وجود روابط رسمية واضحة, فلم يُعقد أي اتفاق اقتصادي بين الطرفين حتى عام ١٩٣١، وهو العام الذي شهد توقيع أول معاهدة لتنظيم مرور الزيوت المعدنية الخاصة بشركة بترول العراق, ونُشر نص تلك الاتفاقية في جريدة الشرق العربي (العدد٣٠١، ٢٧ نيسان ١٩٣١) وتضمنت بنودها تنظيم عملية مرور الزيوت المعدنية، ومنح إعفاءات جمركية للبضائع المستوردة من قبل الشركة عبر شرق الأردن, وفي السياق نفسه نشرت الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن(العدد ٣٣٥، ١شباط ١٩٣٢) مشروع قانون يقضي بإعفاء شركة بترول العراق من دفع الرسوم البلدية لسنة ١٩٣٢ استنادًا إلى المادة (٥) من الاتفاق المبرم بتاريخ ١١كانون الثاني ١٩٣١، وصدّق رئيس الوزراء عبد الله سراج على ذلك القانون في ١٥آذار ١٩٣٢(البخيت وآخرون، ١٩٩٧، ص٣٨٣–٥١٦)وأنجزت شركة نفط العراق البريطانية في عام ١٩٣٤ مدّ خط الأنابيب الناقل للنفط من حقول كركوك إلى ميناء حيفا عبر الأراضي الأردنية, فبدأت ملامح التعاون الاقتصادي مع العراق منذ استقلال الأردن عام ١٩٤٦ اذ قام ذلك التعاون على أسسٍ موضوعية تمثّل أبرزها القرب الجغرافي، ووحدة المنشأ الهاشمي، وشبكات التبادل عبر البادية القوافل, ثم النقل البري الحديث، إلى جانب تداخل اجتماعي وقَبلي يسّر الحركة بين ضفّتي الفرات والبادية الشامية, وانطلقت العلاقة الاقتصادية في سياقٍ إقليميّ مضطرب وأوضاع مالية متباينة اقتصاديًا، وكان العراق يمتلك قدراتٍ مالية متزايدة بفعل قطاع النفط ومشروعات (مجلس الإعمار: (Development Board)هو هيئة اقتصادية عليا أنشأتها الحكومة العراقية بموجب القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٠ برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد وعضوية وزير المالية وستة أعضاء إجرائيين, ثلاثة منهم اختصاصيون في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الري, بهدف تقديم مشروع اقتصادي ومالي لتنمية موارد العراق, وإدارة وتوجيه العوائد المتزايدة من النفط نحو مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية). (عبهول، ٢٠١٧، ص٤٢؛ الوقائع العراقية, العدد (٢٨٣٦), ٢٧أيار ١٩٥٠, ص٣), الذي وُجِّهت إليه نسبةٌ عالية من إيرادات النفط بعد تحسين شروط اتفاقات شركة نفط العراق مطلع الخمسينيات، الأمر الذي وسّع آفاق الاستثمار وشبكات البنية التحتية, أمّا الأردن فكان محدود الموارد ويعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الخارجي لتغطية فجوات الموازنة والإنفاق الدفاعي(المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٤٧، ص ١٢) وتم توقيع أول اتفاقية اقتصادية رسمية بين العراق والأردن في ٣٠ أيلول ١٩٥٣ في عهد الملك حسين بن طلال (حمدي، ٢٠٠٧، ص. ٣٢–٢١٩), ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالاتساع والنمو، وانعكس ذلك على النشاطات والاستثمارات المتبادلة، فضلاً على إبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية, ألا أن الأردن ظلّت تعتمد على **الإعانات البريطانية** التمويل الخارجي بشكل كبير، إذ تكشف الوثائق البرلمانية البريطانية عن دعمٍ سنويّ كبير موجَّه لاسيما لـ (الجيش العربي/الفيلق العربي)(عُرف منذ تأسيسه عام ١٩٢١ باسم **الفيلق العربي** (*Arab Legion*)، يُعد النواة الأولى للقوات المسلحة الأردنية, وأنشئ بإشراف الضابط البريطاني **جون باغوت غلوب (غلوب باشا)**، ليكون القوة النظامية الناشئة لإمارة شرق الأردن تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين, تكوّن الفيلق العربي في بداياته من بضع مئات من الجنود المحليين والمتطوعين، ثم أخذ يتوسع تدريجيًا ليصبح القوة العسكرية الرئيسة للدولة، (صليبي ، ١٩٩٣، ص١٤٥)، قُدر بنحو(٣٠–٤٠) مليون دولار سنويًا في منتصف الخمسينيات، نتيجة العجز في الموازنة الأردنية, مع تفاصيل تُظهر أنّ (٧.٥) ملايين جنيه إسترليني سنويًا كانت تُسدَّد كإعانة مباشرة للجيش, فضلاً عن مساهماتٍ أخرى في العجز وبرامج التطوير, تلك الأرقام توضح عمليًا أنّ الجانب البريطاني كان المُهيمن والمسؤول على تلك المساعدات قبل عام ١٩٥٧.(صليبي ، ١٩٩٣، ص١٤٥) والتزمت بريطانيا بتمويل مشروعات استراتيجية في البنية التحتية للأردن مثل **ميناء العقبة العميق وطريق الصحراء العقبة–عمّان**، مما عزّز وظيفة الأردن اللوجستية لاحقًا في شبكة التجارة البرية الإقليمي (عبد القادر، ١٩٩٣، ص ١١٥).نظر الأردن من الناحية الاقتصادية بوصفه دولة غير نفطية محدودة الموارد إلى العراق باعتباره شريكًا قادرًا على توفير النفط، والسوق، والدعم المالي، ومسارًا لتعظيم حركة التجارة والعبور، بينما رأى العراق في الأردن **ممرًا**

بريًا استراتيجيًا نحو شرق المتوسط وسوقًا عربية قريبة لسلعه وخدماته, وقد هيّأت تلك العناصر مقرونةً بالتجربة المؤسسية القصيرة لعام ١٩٥٨، لاقتناع الطرفين بضرورة الانتقال إلى **أطرٍ قانونية ثنائية محكمة** في أوائل الستينيات بدل الاكتفاء بتفاهمات عامة متفرقة. (حسين، ٢٠٠٦، جريدة الصباح, ص٣)أدّت التطورات السياسية والاقتصادية في المشرق العربي خلال الخمسينيات إلى دفع العراق والأردن نحو تعزيز تعاونهما، فكان إعلان الاتحاد العربي في ١٤شباط ١٩٥٨ تتويجًا لذلك المسار, وقد جاء الاتحاد كردّ فعل مباشر على إعلان الوحدة بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) في ١شباط ١٩٥٨، وهو ما دفع العاصمتين بغداد وعمّان إلى بناء صيغة وحدوية خاصة بهما ذات طابع هاشمي (الدليمي، ٢٠٠٢، ص ٥٨)نصّ ميثاق الاتحاد على إنشاء دولة اتحادية بين العراق والأردن تحت قيادة مجلس اتحادي أعلى، وأكد على إزالة الحواجز الجمركية بين البلدين وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وتضمّن الاتفاق بنودًا تتعلق بتنسيق خطط التنمية، وتسهيل انتقال الأشخاص والسلع، وتوحيد المواقف في القضايا الاقتصادية العربية (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ٩٧), وأن تلك البنود كانت تعبيرًا عن محاولة جادة للانتقال من التعاون المحدود الذي طبع العلاقات منذ استقلال الأردن إلى صيغة أكثر تنظيمًا للتكامل الاقتصادي عكس الاتحاد من الناحية الاقتصادية حاجة الأردن الماسة إلى دعم العراق النفطي والمالي، إذ كان يعاني من أزمات مالية متكررة وعجز مزمن في الموازنة، في المقابل نظر العراق إلى الاتحاد باعتباره فرصة لتوسيع نفوذه السياسي والاقتصادي في المشرق، واستخدام الأردن كممر استراتيجي إلى شرق المتوسط وأسواقه (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٤٤), كما سعى العراق إلى مواجهة النفوذ المصري الناشئ بعد الوحدة مع سوريا عبر تعزيز موقعه العربي من خلال الاتحاد مع الأردن. (حسين، ٢٠٠٦، جريدة الصباح, ص٣) .

المبحث الثاني: الاتفاقيات الاقتصادية العراقية الأردنية ١٩٦٥ والبروتوكولات المكملة ١٩٦٧/١٩٦٨

أولًا: دوافع الاتفاقيات الاقتصادية العراقية الأردنية انضم الكثير من البلدان العربية إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي نصت على تحرير انتقال السلع ورؤوس الأموال, وتنسيق الأنظمة الجمركية والضريبية, والتي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠نيسان ١٩٦٤, وانعقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لأول مرة في العام نفسة, وقرر أنشاء السوق العربية المشتركة:(هو تكتل اقتصادي سياسي يحاكي التكتلات الدولية أنشأتها مجموعة من أعضاء الجامعة العربية الأعضاء في الوحدة الاقتصادية العربية في ٨أب ١٩٦٤, وانضم إلى ذلك السوق كل من العراق ومصر وسوريا والأردن واليمن والكويت, وتضمن حرية انتقال الأشخاص والرساميل, وحرية تبادل المنتجات الوطنية والأجنبية, وحرية الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي.(الدباغ, ١٤اذار ١٩٦٨, ص٥-٦؛ التكريتي, تشرين الثاني ١٩٧٥, ص١٨), الذي وفّر قاعدة قانونية سمحت للعراق والأردن بتطوير تعاونهما الثنائي على نحو أوثق, و أنّ تطبيق المبادئ العامة على الواقع كان يستلزم اتفاقياتٍ ثنائيةً تفصيلية تحدّد جداول الإعفاءات، وقواعد المنشأ، ورسوم العبور، وإجراءات النقل البري والجوي، وآليات التسوية والمدفوعات بين البلدين. (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٥٧؛ منظمة التجارة العالمية، ١٩٦٤؛ بريتانيكا، ٢٠٢٠، ص٣٢).كانت العلاقة الاقتصادية قبل ١٩٦٤ تقوم على تفاهماتٍ عامة ودعمٍ متبادلٍ ظرفي، لا على منظومةٍ تنفيذيةٍ دقيقة. ومع اتساع حاجات الأردن للنفط بأسعارٍ تفضيلية وتسهيلاتٍ جمركية، وازدياد رغبة العراق في تنويع أسواق صادراته وتخفيض كلف العبور، بدا واضحًا أن التفاهمات السابقة عاجزةٌ عن مواكبة متطلبات التنمية لدى الطرفين. لذا برزت الحاجة الموضوعية لاتفاقياتٍ ثنائية تُحكِم قواعد التجارة، وتنظّم النقل والعبور، وتضع جداول إعفاءاتٍ ورسوم، وتبتكر آليات تسويةٍ مالية، بما يضمن تنفيذًا متدرّجًا وشفّافًا(الحبيب، ١٩٦٧، ص ٨٧).وتأكيداً على توحيد المعلومات المتعلقة بالقضايا المالية الموثوقة بين العراق والأردن والتي مر عليها زمن طويل, وبناء على طلب الجهات الأردنية تيسير حلها, فقررت الحكومة العراقية عن طريق وزارة الخارجية فشكلت لجنة بكتابها المرقم(٦٤٥/ ١٠١) المؤرخ في ٦/٢/ ١٩٦٤) من السادة (محمد علي حسن معاون مدير عام الدائرة الحقوقية عن وزارة الخارجية, و وهبي القرغولي مدير الشعبة الاقتصادية, ومحمد أبراهيم حميدان مدير الحسابات عن وزارة النفط, واحمد فرج عن وزارة المالية, وفخري أسماعيل عن وزارة الدفاع) وتولت دراسة الموضوع ورفعه بتقرير إلى وزارة الخارجية.(وزارة المالية, الاتفاقية العراقية الأردنية, رقم الوثيقة ٢)**عرض وتحليل اتفاقية ٩ كانون الأول ١٩٦٥ وأهدافها** زار وفد اقتصادي أردني العراق في ٦تشرين الثاني ١٩٦٥ برئاسة وزير الاقتصاد الأردني حاتم الزعبي (هو سياسي واقتصادي أردني بارز، تولّى منصب وزير الاقتصاد الوطني في الأردن منتصف ستينيات القرن العشرين, مثّل الأردن في عدد من المفاوضات الاقتصادية الثنائية مع العراق، وكان على رأس الوفد الأردني الذي زار بغداد في ٦شرين الثاني ١٩٦٥ للتباحث حول توقيع اتفاقية اقتصادية جديدة، عُرفت لاحقًا باتفاقية ٩كانون الأول ١٩٦٥ (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠١) لإجراء مباحثات مع الجانب العراقي بهدف التوصل إلى اتفاقية اقتصادية جديدة تحل محل الاتفاقيات التجارية والمالية السابقة بين البلدين, وجاء ذلك استجابة للتطورات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية العربية، وعدم ملاءمة الكثير من أحكام الاتفاقية القديمة للظروف المستجد). (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٥٤، ص٤-٦)و أصدرت وزارة الاقتصاد العراقية الأمر الوزاري المرقم (١٠٩٦١)

في ٥كانون الأول ١٩٦٥، الذي نص على تشكيل وفد عراقي برئاسة وزير الاقتصاد عبد الحميد الهلالي(العنبكي،١٩٩، ص٢٤٥), للتفاوض مع الوفد الأردني وأسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في ٩كانون الأول ١٩٦٥، صودق عليها بالقانون رقم (١٨٠) لسنة ١٩٦٥ من قبل رئاسة الجمهورية العراقية, وفي الأردن أُذيع البيان الرسمي في وزارة الخارجية بتاريخ ٢١شباط ١٩٦٦، وتم تبادل المذكرات الرسمية المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة بين السفير العراقي ووزير الاقتصاد الأردني، لتدخل الاتفاقية حيّز التنفيذ ابتداءً من ١أذار ١٩٦٦ (محمد, ١٩٧٥, ص٢٧٠)شهدت العلاقات العراقية – الأردنية نقلة نوعية مع توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري في ٩كانون الأول ١٩٦٥ بعمان, ومثلت الاتفاقية الإطار القانوني الأوسع لتنظيم التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين، إذ جاءت مكوّنة من ستة عشر مادة غطّت مختلف الجوانب التجارية والمالية والجمركية، ووضعت أسسًا واضحة لبناء تعاون اقتصادي مؤسسي بين بغداد وعمّان , ونصّت في جوهرها على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الكمركية والضرائب المماثلة, وتضمّنت أيضاً معاملة تفضيلية في مجالات الاستيراد والتصدير، وحددت شرطًا أساسيًا للاعتراف بالمنشأ الوطني للسلع، يتمثل في أن لا تقل نسبة المواد الأولية والتكاليف المحلية الداخلة في عملية الإنتاج عن ٤٠٪ من كلفة الإنتاج. (د . ك. و., وزارة المالية ، رقم الوثيقة ٧٢ ؛ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٦٥، ص٣)كما أولت الاتفاقية اهتمامًا خاصًا بقطاع النقل، اذ نظمت عبور الشاحنات المحملة بالنفط والمنتجات الغذائية والزراعية، ومنحتها تسهيلات جمركية وإدارية، و فتح المجال أمام تعزيز التعاون في النقل البري والجوي، وهو ما جعل الأردن معبرًا استراتيجيًا للعراق نحو البحر المتوسط (أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ٢١٤). وفي الجانب المالي، نصّت الاتفاقية على اعتماد نظام المقاصة بين المصرفين المركزيين في بغداد وعمّان، بما يسمح بتسوية المدفوعات التجارية بالعملات الوطنية أو القابلة للتحويل، وهو ما ساعد الأردن في تجاوز أزمة نقص العملات الصعبة (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٣٣)وكان الهدف حرصًا من حكومتي الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية على توثيق الروابط العربية والصلات الأخوية بين الشعبين الشقيقين، ورغبة منهما في التعاون لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة، فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي:المادة الأولى:

١- تسمح حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية الطبيعية ذات المنشأ العراقي، كما تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ذات المنشأ الأردني.

٢- يتمتع كل من الطرفين بمعاملة الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع المتبادلة بينهما.

٣- يعفى كل من الطرفين من الرسوم الكمركية ورسوم الاستيراد على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية الطبيعية ذات المنشأ المحلي.

المادة الثانية: يعفى كل من الطرفين من الرسوم الكمركية والضرائب على المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية الطبيعية ذات المنشأ المحلي.

المادة الثالثة: يتفق الطرفان على تسهيل وتنظيم عملية النقل والترانزيت.(للمزيد من المعلومات عن مواد الاتفاق ينظر: جريدة الوقائع العراقية, الاتفاق الاقتصادي بين العراق والأردن، بغداد، ١٩٦٥/١٢/٩، ، العدد ١٢٢٣، ١٩٦٦/١/٢٦).

ثانياً: بروتوكول ٢٠ أب ١٩٦٧ وأثره على حركة التبادل التجاري.وقّع العراق والأردن في ٢٠آب ١٩٦٧، بروتوكولًا معدّلًا للاتفاقية صودق عليه بالقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٧ رغبة من الطرفين في تطوير العلاقات التجارية وتعزيز مسار الوحدة الاقتصادية,(وزارة الخارجية، ١٩٧٠، ص٢٣), واصدر مجلس الوزراء قانون تعديل الاتفاق الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية وتم المصادقة على بروتوكول ٢٠أب ١٩٦٧ بالجلسة الرابعة والثمانين لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢٧أيلول ١٩٦٧, والذي تضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإحلال الهوية الشخصية محل جواز السفر بين البلدين مع لائحة تعديل البروتكول المذكور فيه استحصال موافقة مجلس الوزراء, وتشريع لائحة قانون تصديقه, والإيعاز بنشره بالجريدة الرسمية.(د . ك. و., وزارة المالية, الاتفاقية العراقية الأردنية ، رقم الوثيقة ١٧٢, ص٢٢٨)وبذلك مثلت الاتفاقية وبروتوكولاتها نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية العراقية – الأردنية، إذ لم تقتصر على تحرير التجارة فحسب، بل فتحت الباب أمام إقامة مشروعات استثمارية مشتركة وتبادل الخبرات الفنية والبحثية، مما جعل التعاون بين البلدين يتحول من مجرد تبادل تجاري إلى شراكة تنموية من أجل بناء قاعدة اقتصادية أكثر رسوخًا واستمرارية (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠٥).جاء بروتوكول ٢٠ آب ١٩٦٧ في مرحلة حرجة أعقبت حرب حزيران من العام نفسه، وهي الحرب التي شكّلت منعطفًا خطيرًا في مسار الأردن والعراق والمنطقة العربية عمومًا, فقد خسر الأردن الضفة الغربية وما تضمّه من موارد اقتصادية وبشرية مهمة، كما وجد نفسه أمام أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الجدد وتزايد الأعباء الدفاعية، في حين كان العراق يسعى إلى أن يؤدي دور بارز في إطار التضامن العربي الذي أعقب الهزيمة، فبادر إلى تعزيز تعاونه مع الأردن عبر ذلك البروتوكول الذي جاء مكملًا لاتفاقية ١٩٦٥. (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٤٤).ونص البروتوكول على إعفاء جميع السلع والمنتجات من الرسوم

الكمركية، كما حدد سقفًا للاستيراد المتبادل بقيمة (٣,٥) مليون جنيه إسترليني لكل طرف, تضمّن أيضاً تعديلات جوهرية على بعض بنود الاتفاقية الأساسية، إذ وسّع من نطاق الإعفاءات الجمركية ومنح تسهيلات أكبر للسلع المتبادلة، ولا سيما السلع الغذائية والنفطية التي كانت تمثل أولوية قصوى بالنسبة للأردن في تلك الظروف الاستثنائية, كما أكد البروتوكول على ضرورة تعزيز التوازن التجاري عبر توسيع قائمة الصادرات الأردنية إلى العراق تعويضًا عن خسارة الأسواق بعد فقدان الضفة الغربية, ومن الناحية العملية عزّز البروتوكول دور الأردن كممر تجاري رئيسي لصادرات العراق النفطية والزراعية باتجاه البحر المتوسط، وأعاد التأكيد على أهمية النقل البري والعبور عبر الأراضي الأردنية، الأمر الذي رسّخ البعد الجغرافي الاستراتيجي للأردن في معادلة التعاون الاقتصادي (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠٢).أما على الصعيد المالي جدّد البروتوكول العمل بنظام المقاصة بين البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الأردني، وفتح المجال أمام استخدام عملات قابلة للتحويل لتسهيل المدفوعات التجارية، وهو ما ساعد على تجاوز بعض العقبات النقدية التي كانت تعيق التبادل في ظل الأزمات, وإن بروتوكول عام ١٩٦٧ لم يكن مجرد تطوير فني لبنود الاتفاقية السابقة، بل كان في جوهره تعبيرًا عن موقف سياسي اقتصادي يسعى إلى إسناد الأردن في لحظة عصيبة، ويمنح العراق فرصة لتأكيد دوره الريادي في مساندة الدول العربية المتضررة, ومن خلاله، برزت رسالة واضحة بأن التعاون الاقتصادي يمكن أن يشكل أداة لتعزيز التضامن العربي في مواجهة التحديات، رغم ما خلّفته هزيمة حزيران من آثار نفسية وسياسية عميقة (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٣٣).

ثالثاً: برتوكول ٢٩تموز ١٩٦٨

إلحاقاً إلى بروتوكول الاتفاق الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية, وبناء على دعوة الحكومة الأردنية , اجتمعت اللجنة المشتركة المتفق عليها في الاتفاق الاقتصادي الموقع بين الطرفي عام ١٩٦٥ في المدة الواقعة بين ٢٦- ٢٩نيسان ١٩٦٨, وترأس الجانب العراقي مدير الاقتصاد العام منير سعيد, وترأس الجانب الأردني وكيل وزارة المالية علي الحسن, وقابل الوفد العراقي وزير الاقتصاد الأردني حاتم الزغبي, وبحثت اللجنة تنمية وتوطيد العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين, وتوسيع التبادل التجاري, وقد أسفرت أبحاث اللجنة عن توقيع بروتوكول جديد يتضمن أعفاء المنتجات المتبادلة بين البلدين من الرسوم الكمركية وتوسع حجم التبادل التجاري بينهما(د . ك. و., وزارة المالية, الاتفاقية العراقية الأردنية ، رقم الوثيقة ٢٧٣, ص٣٤٢).جاء بروتوكول ٢٩ تموز ١٩٦٨ امتدادًا لاتفاقية ١٩٦٥ والبروتوكول المعدل في آب ١٩٦٧، ليعكس حاجة العراق والأردن إلى تطوير تعاونهما الاقتصادي في ضوء المستجدات التي أعقبت حرب حزيران وما خلّفته من أوضاع اقتصادية صعبة على الأردن بشكل خاص, وقد عالج البروتوكول الجديد بعض القضايا التي برزت أثناء تطبيق الاتفاقية السابقة، إذ اتضح أن البنود العامة المتعلقة بالإعفاءات الجمركية وقوائم السلع لم تعد كافية لمواكبة التغيرات في حجم التبادل التجاري ولا لتلبية حاجات الأردن الملحّة، لذلك جاء البروتوكول أكثر وضوحًا وتفصيلًا في تحديد بنود التعاون (أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ٢١٥).وتضمن البروتوكول خمسة مواد, وكان أبرز ما حملته تلك المواد أن البروتوكول عزّز الإعفاءات الجمركية على السلع المتبادلة بين الطرفين، إذ ألغى بعض القيود السابقة ووسّع من نطاق السلع المعفاة لتشمل منتجات غذائية وصناعية وزراعية، وهو ما منح الأردن فرصة أكبر لتصدير منتجاته المحلية إلى السوق العراقية, كما أعطى البروتوكول أهمية خاصة للنفط العراقي، اذ أكد استمرار تزويد الأردن به بشروط ميسّرة وبكميات تكفي لتغطية جانب مهم من احتياجاته بعد فقدان الضفة الغربية وما كانت تدرّه من موارد, ومن جهة أخرى، أعاد البروتوكول التأكيد على تنظيم حركة النقل البري والعبور، وفتح الباب أمام مزيد من التعاون في مجال المواصلات لتسهيل تدفق البضائع عبر الحدود، مما جعل الأردن محورًا لوجستيًا لا غنى عنه في تجارة العراق الإقليمية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٦٨، ص ١٢).لم يقتصر البروتوكول على التبادل السلعي، بل أشار أيضًا إلى إمكانية تطوير التعاون الاستثماري بين البلدين، عبر مشروعات مشتركة يمكن أن تسهم في إعادة تنشيط الاقتصاد الأردني، وتوظيف فوائض العراق المالية في ميادين بنى تحتية أو صناعية. وِ كان البروتوكول تعبيرًا عن إدراك الطرفين أن التعاون الاقتصادي يجب أن يتجاوز التجارة إلى الاستثمار والتنمية. وعلى الصعيد السياسي، شكّل البروتوكول استمرارًا لسياسة العراق في دعم الأردن كجزء من التزامه بالتضامن العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، فيما وجد الأردن فيه سندًا اقتصاديًا واستراتيجيًا يساعده على التخفيف من آثار الهزيمة وتحقيق قدر من الاستقرار الداخلي (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠٥).إن بروتوكول عام ١٩٦٨ مثّل خطوة إضافية نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وأرسى قاعدة أوسع للتعاون الثنائي من خلال إلغاء بعض القيود، وتوسيع نطاق الإعفاءات، وتأكيد التزام العراق والأردن بالسير نحو تكامل اقتصادي أشمل. ومع أنه ظل محكومًا بالظروف السياسية والإقليمية المتقلبة، إلا أنه عكس إرادة مشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية عبر شراكة ثنائية قوية، الأمر الذي رسّخ العلاقات بين بغداد وعمّان وأعطاها بعدًا استراتيجيًا مستمرًا في العقود التالية (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٥٠).

رابعًا: أبرز التعديلات وأثرها على مسار التبادل الاقتصادي (١٩٦٥–١٩٦٨)شكّلت الاتفاقية الموقّعة عام ١٩٦٥ نقطة انطلاق لتنظيم التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن ضمن إطار قانوني واضح، غير أن التطبيق العملي أظهر سريعًا وجود ثغرات تحتاج إلى معالجة، لاسيما في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧, ولذلك السبب جاء بروتوكولا ١٩٦٧ و١٩٦٨ ليعكسا استجابة عملية للظروف الطارئة من جهة، ومحاولة لتطوير الاتفاقية وتوسيع نطاقها من جهة أخرى، مما جعل تلك التعديلات تتخذ طابعًا تراكميًا يهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي وتحويله إلى منظومة أكثر مرونة (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠٣)فمن الناحية التجارية توسّعت قائمة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية تدريجيًا، اذ أقرّ بروتوكول ٢٠ آب ١٩٦٧ إعفاءات أشمل للسلع الغذائية والنفطية، نظرًا للحاجة الماسّة إليها في الأردن بعد خسارة الضفة الغربية وتراجع موارده الاقتصادية, أما بروتوكول ٢٩ تموز ١٩٦٨ جاء أكثر شمولًا، إذ ألغى بعض القيود السابقة ووسع دائرة الإعفاءات لتشمل منتجات صناعية وزراعية إضافية، مما أتاح للأردن توسيع صادراته، ومنح العراق فرصة لتأمين منفذ مضمون لتصريف منتجاته النفطية والزراعية (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٤٨), كما جرى تعديل المادة الثانية الخاصة بالإعفاءات، اذ تطورت من الإعفاء الجزئي إلى الإعفاء الكامل للسلع المتبادلة، وهو ما يعكس انتقال العلاقة التجارية من التنسيق المحدود إلى التحرير شبه الشامل (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٦٨، ص ١٢) أما في مجال النقل والعبور، فقد أكدت التعديلات على جعل الأردن محورًا لوجستيًا رئيسيًا للصادرات والواردات العراقية نحو البحر المتوسط، وهو ما عزّز دوره كجسر اقتصادي بين العراق والأسواق الإقليمية, وفي المقابل استفاد الأردن من الرسوم والخدمات اللوجستية المرتبطة بحركة البضائع، وهو ما وفر له إيرادات إضافية عوضت بعض خسائره بعد عام ١٩٦٧ (أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ٢١٧).وعلى المستوى المالي، أسهمت البروتوكولات في توسيع استخدام العملات القابلة للتحويل ضمن نظام المقاصة بين البنكين المركزيين العراقي والأردني، مما ساعد على تخفيف الضغوط النقدية التي كان الأردن يعانيها نتيجة اعتماده الكبير على العملات الأجنبية والمساعدات الخارجية (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٣٥), وقد كان لذلك التعديل أثر مباشر في تسهيل عمليات الدفع وتسريع التبادل التجاري دون عراقيل مالية معقدة.إن التعديلات التي جرى إدخالها بين ١٩٦٧ و١٩٦٨ لم تكن استجابة ظرفية فحسب، بل عكست توجهًا استراتيجيًا لتحويل الاتفاقية الأصلية إلى إطار متكامل للتعاون الاقتصادي. فهي جسّدت إرادة سياسية مشتركة لمواصلة التعاون رغم التحديات الإقليمية، ورسالة إلى العالم العربي بأن التكامل الاقتصادي العربي ممكن حتى في أحلك الظروف, وأنها مثّلت خطوة متقدمة في ترسيخ أسس العلاقات الثنائية، إذ ساعدت على تعزيز مرونة الاتفاقيات وجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات, وبذلك، يمكن القول إن الفترة الممتدة بين ١٩٦٥ و١٩٦٨ لم تكن مجرد مرحلة اتفاقيات متفرقة، بل سلسلة متصلة من التعديلات التي أعادت تشكيل العلاقة الاقتصادية العراقية– الأردنية على أسس أكثر صلابة (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١٠٥).

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والسياسية للاتفاقيات (١٩٦٤–١٩٦٨)

بعد أن تم استعراض الخلفية التاريخية للعلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن منذ استقلال الأردن، ثم تحليل بنود اتفاقية ٩ كانون الأول ١٩٦٥ وما تبعها من بروتوكولي ١٩٦٧ و١٩٦٨، يصبح من الضروري الانتقال إلى دراسة الآثار المترتبة على تلك الاتفاقيات، سواء في بعدها الاقتصادي المباشر أو في انعكاساتها السياسية والإقليمية, فقد جاءت تلك الاتفاقيات في سياق عربي وإقليمي شديد التعقيد، اتسم بتصاعد التحديات الداخلية في الأردن وتنامي الدور الاقتصادي والسياسي للعراق، فضلًا عن الأزمات الكبيرة التي شهدها العالم العربي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٤٨) لم تكن الاتفاقيات الاقتصادية مجرد وثائق قانونية تهدف إلى تحرير التبادل التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية، بل تحوّلت إلى أدوات استراتيجية لإعادة صياغة العلاقة بين بغداد وعمان, فهي من جهة أسهمت في زيادة حجم التبادل التجاري وتوفير النفط للأردن بشروط ميسرة، ومن جهة ثانية عززت مكانة البلدين في إطار السوق العربية المشتركة، ومن جهة ثالثة حملت أبعادًا سياسية واضحة تعكس روح التضامن العربي (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١١٠).

أولًا: الأثر الاقتصادي في التبادل التجاري والاستثمارات المشتركةتركت الاتفاقيات الاقتصادية العراقية – الأردنية الموقَّعة خلال المدة ١٩٦٤–١٩٦٨ أثرًا مباشرًا على التبادل التجاري بين البلدين، إذ وفّرت اتفاقية ٩ كانون الأول ١٩٦٥ وما تبعها من بروتوكولات لاحقة إطارًا قانونيًا وإجرائيًا أسهم في تنظيم حركة التجارة وتوسيعها, فقد نصّت الاتفاقية على إعفاء السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة، وهو ما انعكس إيجابًا على حجم الصادرات العراقية إلى الأردن، لا سيما النفط ومشتقاته والمنتجات الزراعية, ويُعد النفط العراقي أهم عنصر في المعادلة، إذ بات منذ أواخر الستينيات المصدر الرئيس للطاقة في الأردن، مما ساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي، وتوفير إمدادات مستقرة من الوقود ساعدت على تحقيق قدر من التوازن في السوق المحلية (الحسني، ١٩٨٨، ص١١٠).في المقابل، استفاد الأردن من الترتيبات عبر فتح أسواق العراق أمام منتجاته الزراعية والحيوانية وبعض الصناعات الخفيفة، وهو ما أتاح له تعويض جانب من خسائره بعد فقدان الضفة الغربية

عام ١٩٦٧, كما أن مبدأ التوازن التجاري الذي نصّت عليه الاتفاقية مثّل ضمانة عملية لتجنّب انحياز الميزان التجاري لمصلحة العراق، وساعد على تشجيع الأردن على زيادة صادراته نحو السوق العراقية، بما يعزز استمرارية التعاون ويمنع تحوّله إلى علاقة أحادية الاتجاه (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٥٠)وعلى صعيد الاستثمارات، فتحت الاتفاقية والبروتوكولات المجال أمام إقامة مشروعات مشتركة في مجالات النقل والبنية التحتية والخدمات، فضلاً عن تنظيم المعارض وتبادل الخبرات الفنية والعلمية, وعلى الرغم من أن الظروف السياسية والأمنية لم تسمح بتنفيذ الكثير من تلك المشاريع، إلا أن مجرد إدراجها في نصوص الاتفاقية يعكس إدراك الطرفين أهمية الانتقال من مجرد تبادل السلع إلى بناء شراكة اقتصادية طويلة المدى تستند إلى الاستثمار والتعاون المؤسسي (أبو زيد، ٢٠٠٥، ص ٢١٩)أما في الجانب المالي، فقد نصّت الاتفاقية على اعتماد نظام المقاصة بين المصرفين المركزيين في بغداد وعمّان، مما سهّل تسوية المدفوعات التجارية باستخدام العملات الوطنية أو القابلة للتحويل, وكان ذلك البند أثر بالغ في دعم الاقتصاد الأردني الذي كان يعاني من شح العملات الصعبة واعتماده الكبير على المساعدات الخارجية، إذ مكّنه من الحفاظ على استمرارية التبادل التجاري مع العراق دون عراقيل نقدية معقدة (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٣٦)إن الأثر الاقتصادي للاتفاقيات يظهر في أن العراق والأردن استطاعا، على الرغم من الفوارق الكبيرة بين اقتصاديهما بناء علاقة تجارية متوازنة نسبيًا, أذ حصل الأردن على النفط العراقي بشروط ميسرة، وعلى منافذ لتسويق منتجاته الزراعية، فيما حصل العراق على سوق قريبة لتصريف منتجاته ومنفذ استراتيجي عبر الأردن نحو البحر المتوسط, كما أن تلك الاتفاقيات أرست قاعدة للتعاون الاستثماري المستقبلي، مما جعلها تمثل أكثر من مجرد ترتيبات تجارية آنية، بل خطوة استراتيجية نحو تكامل اقتصادي أوسع (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١١٢).

ثانيًا: الانعكاس على التعاون العربي في إطار السوق العربية المشتركة لم تكن الاتفاقيات العراقية – الأردنية معزولة عن السياق العربي الأشمل، بل انسجمت مع أهداف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة التي تأسست عام ١٩٦٤, اذ_جسّدت تلك الاتفاقيات ترجمة عملية لمبادئ تحرير التبادل وإزالة الحواجز الجمركية وتنسيق الأنظمة الاقتصادية, وبذلك أصبح العراق والأردن نموذجًا عمليًا لكيفية تحويل الالتزامات العامة إلى اتفاقيات ثنائية قابلة للتنفيذ (جريدة الوقائع العراقية، ص ٢٢١).كما ساهمت الاتفاقيات في تعزيز موقع البلدين داخل الإطار العربي المشترك، وأرسلت رسالة واضحة لبقية الأعضاء بأن التعاون الثنائي يمكن أن يكون مدخلًا فعالًا لتوسيع نطاق السوق العربية المشتركة, وفي ذلك السياق استفاد الأردن من الدعم العراقي لتعزيز موقفه في المؤسسات العربية الاقتصادية، بينما وجد العراق في الاتفاقيات وسيلة لتأكيد ريادته ودوره المحوري في قيادة مشروع التكامل الاقتصادي العربي (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ١٩٦٤، ص ٨).

ثالثًا: الأبعاد السياسية للاتفاقيات في ظل الظروف الإقليميةلم تقتصر الاتفاقيات العراقية – الأردنية على الجوانب الاقتصادية البحتة، بل حملت في طياتها أبعادًا سياسية واضحة تعكس طبيعة المرحلة وظروفها الإقليمية, فبالنسبة للأردن شكّلت الاتفاقيات وسيلة حيوية لتعويض الخسائر الفادحة التي مني بها بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وكانت الضفة الغربية بما فيها من موارد بشرية واقتصادية مهمة، وتكبد أعباء مالية كبيرة نتيجة موجات النزوح, وارتفاع نفقات الدفاع, وقد منحته الترتيبات الاقتصادية مع العراق دعمًا مباشرًا تمثل في إمدادات نفطية بشروط ميسّرة وتسهيلات تجارية ساعدته على تخطي أزمة خانقة، ووفّرت له غطاءً اقتصاديًا حافظ على قدر من الاستقرار في مرحلة دقيقة من تاريخه (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢٤٠) أما العراق عدَ تلك الاتفاقيات أداة لتعزيز نفوذه السياسي والاقتصادي في المشرق العربي، ولإبراز التزامه بمبدأ التضامن العربي بعد الهزيمة, ومن خلال البروتوكولات المكمّلة لاتفاقية ١٩٦٥، خاصة بروتوكولي ١٩٦٧ و١٩٦٨، سعى العراق إلى إظهار أنه ليس مجرد مصدر للنفط، بل شريك استراتيجي قادر على دعم دولة عربية شقيقة في مواجهة الظروف القاسية, وبذلك جاءت الاتفاقيات تجسيدًا لمفهوم "القيادة الاقتصادية" التي حاول العراق تكريسها ضمن المنظومة العربية (الخزاعي، ٢٠١٩، ص ١٥٥).إلى جانب ذلك، فإن توقيع البروتوكولات في أعقاب حرب حزيران لم يكن مجرد استجابة اقتصادية ظرفية، بل كان يحمل رسائل سياسية موجهة إلى الداخل العربي مفادها أن الهزيمة العسكرية لا تعني انهيار مشروع الوحدة أو التكامل, فقد أكدت التجربة العراقية – الأردنية أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يُستخدم كأداة لتعويض النكسات العسكرية وتدعيم المواقف السياسية، كما عكست تلك الاتفاقيات رغبة الطرفين في تقديم نموذج عملي للتكامل العربي القائم على المصالح المشتركة لا على الشعارات المجردة, ولذلك فإن العلاقات بين بغداد وعمّان لم تكن مجرد اتفاقيات متفرقة أو ترتيبات وقتية، بل مسارًا متصلًا يدمج بين البعدين السياسي والاقتصادي، ويؤكد أن الاقتصاد يمكن أن يكون وسيلة فعّالة لتعزيز التضامن العربي وترميم الصف الداخلي في فترات الأزمات (الزبيدي، ٢٠١٢، ص ١١٥).يتضح من خلال استعراض الآثار الاقتصادية والسياسية للاتفاقيات العراقية – الأردنية بين ١٩٦٤ و١٩٦٨ بأنها مثّلت مشروعًا متكاملًا للتعاون الثنائي, وعززت العلاقات السياسية والثقافية تلك العلاقات التي بقت أثارها متجذرة بين البلدين، كما شكلت الاتفاقيات

رافدًا للسوق العربية المشتركة، وأسهمت في تطبيق مبادئها بشكل عملي, وعكست انطباعاً جيدا لعقد اتفاقيات اقتصادية مماثلة مع بقية الدول العربي.

الخاتمة

١- مثلت اتفاقية ٩ كانون الأول ١٩٦٥ الأساس القانوني الأوسع لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن.

٢- أسهمت الاتفاقية في إعفاء معظم السلع الوطنية من الرسوم الكمركية، مما مهّد الطريق لخلق سوق ثنائية شبه مشتركة.

٣- أوجدت الاتفاقية شرطًا جوهريًا لقواعد المنشأ بنسبة ٤٠٪ لحماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة.

٤- منح العراق للأردن تسهيلات نفطية كبيرة ساعدته على مواجهة أزماته الاقتصادية لاسيما بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

٥- عزز الأردن دوره كممر لوجستي رئيسي للصادرات والواردات العراقية نحو شرق المتوسط.

٦- ساعد نظام المقاصة بين المصرفين المركزيين في بغداد وعمّان على تجاوز أزمة نقص العملات الصعبة.

٧- أظهرت البروتوكولات التكميلية لعامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ مرونة في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية.

٨- لم تقتصر تلك الاتفاقيات على البعد الاقتصادي، بل حملت أبعادًا سياسية عكست روح التضامن العربي بعد النكسة.

٩- شكّلت التجربة الثنائية العراقية – الأردنية نموذجًا مصغرًا للتكامل العربي ضمن إطار السوق العربية المشتركة.

١٠- ورغم التحديات، فقد أرست تلك الاتفاقيات أسسٍ استراتيجية للتعاون الاقتصادي الثنائي وجعلتها ركيزة للعلاقات المستقبلية.

الملاحق واجهة الإضبارة الخاصة بالاتفاقية العراقية – الأردنية

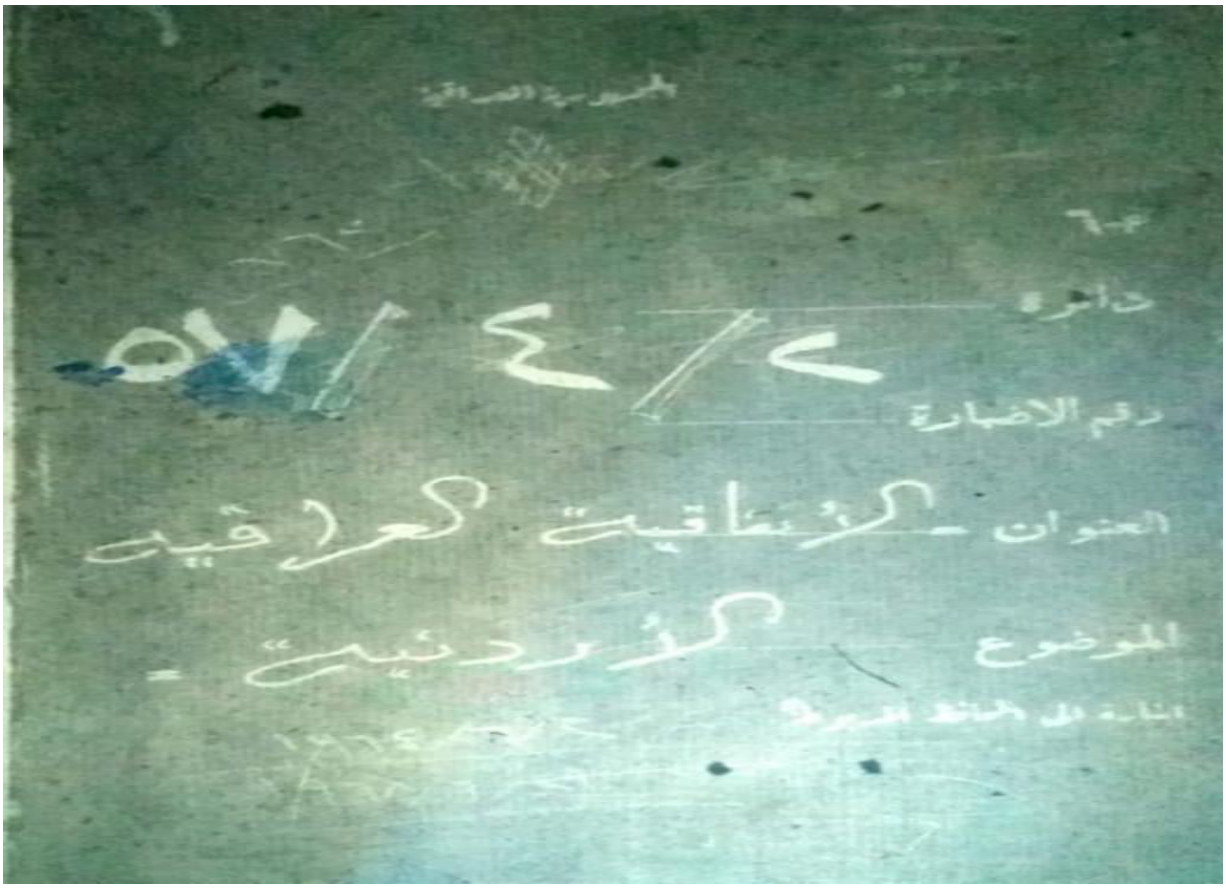

وثيقة بعنوان: الاتفاقية العراقية الأردنية التجارية والصناعية والاقتصادية لسنة ١٩٦٤م، محفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد، الملف رقم (١٠٠/١١٨)، صادرة عن وزارة التجارة، تحوي سبع مكاتبات، بتاريخ ١٩٦٤/٦/٩.

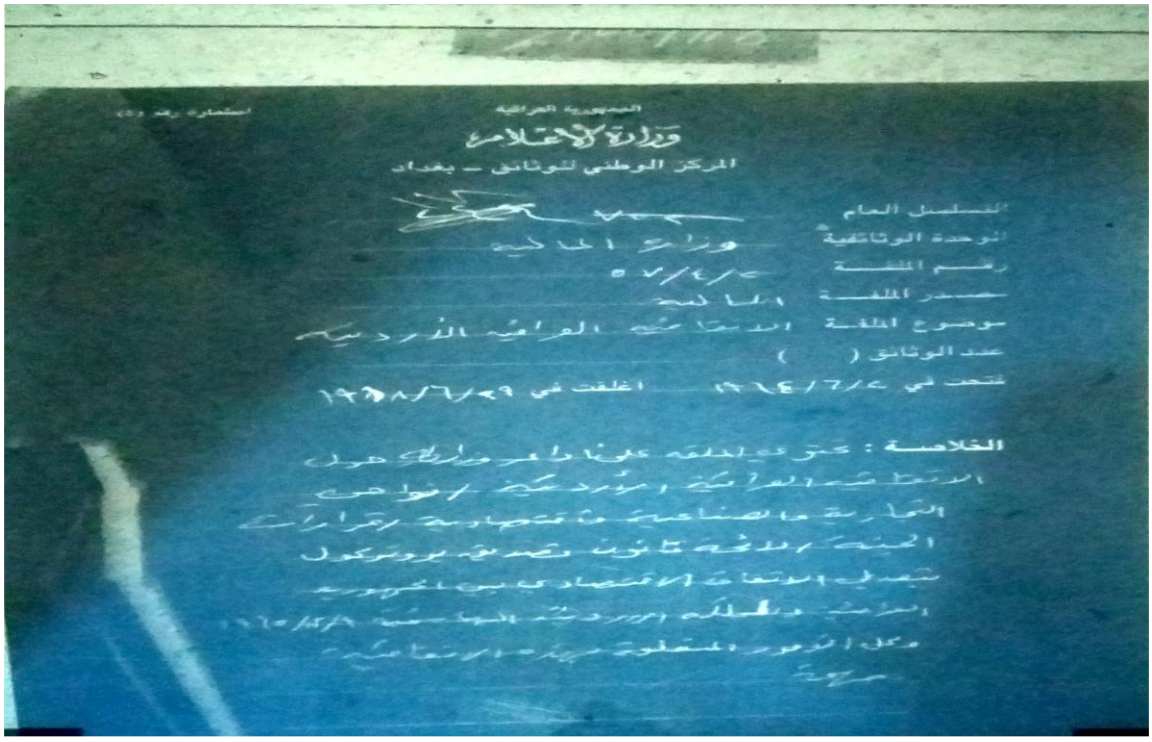

اولا: الوثائق الرسمية والمعاهدات

١. المملكة الأردنية الهاشمية(١٩٤٧), الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية، العدد ١٠٩٠. عمّان: وزارة العدل.

٢. المحاسبة العامة الأميركية(GAO) ,(١٩٨٧), الملف التعريفي عن المساعدات الأميركية للأردن, واشنطن: دار الطباعة الحكومية.

٣. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(١٩٥٧), اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٣ حزيران ١٩٥٧), القاهرة: جامعة الدول العربية.

٤. مجلس الوحدة الاقتصادية العربي, (١٩٦٤), وثائق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .القاهرة: جامعة الدول العربية.

٥. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(١٩٦٥), نص اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن (٩ كانون الأول ١٩٦٥), القاهرة: جامعة الدول العربية.

٦. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية, (١٩٦٨), بروتوكول التعاون الاقتصادي بين العراق والأردن (٢٩ تموز ١٩٦٨), القاهرة: جامعة الدول العربية.

٧. وزارة الخارجية الأميركية, (١٩٥٥–١٩٥٧), علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ١٩٥٥–١٩٥٧ (المجلد ١٣): وثائق عن المساعدات البريطانية والأميركية للأردن .واشنطن: دار الطباعة الحكومية.

٨. وزارة الخارجية الأميركية. (١٩٥٨–١٩٦٠) .علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ١٩٥٨–١٩٦٠ (المجلد ١١): لبنان والأردن .واشنطن: دار الطباعة الحكومية.

٩. وزارة الخارجية . (١٩٧٠) . مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين العراق والدول الأجنبية والمنظمات الدولية ١٩٦٤–١٩٦٨ (ج ١١، تسلسل ٤٦). بغداد: مطبعة الحكومة.

١٠.د . ك . و, وزارة المالية, الاتفاقية العراقية الأردنية التجارية والصناعية والاقتصادية ١٩٦٤–١٩٦٨, رقم الملفة(٤٢١٠٠/١١٨), رقم الإضبارة (٥٧/٤/٢), (وثيقة رقم ٢).

١١. د . ك . و وزارة المالية, (د.ت), الاتفاقية العراقية – الأردنية التجارية والصناعية والاقتصادية ١٩٦٤–١٩٦٨ (وثيقة رقم ٧٢, . بغداد: وزارة المالية.

١٢.د . ك . و وزارة المالية. (د.ت) .الاتفاقية العراقية – الأردنية التجارية والصناعية والاقتصادية ١٩٦٤–١٩٦٨ (وثيقة رقم ١٧٢)

١٣.د . ك. و., وزارة المالية, الاتفاقية العراقية الأردنية ، (وثيقة رقم ٢٧٣).

ثانياً: الكتب:

١٤.أبو زيد، محمد .(٢٠٠٥) .العلاقات الاقتصادية العربية: دراسة في مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة, دار الفكر العربي, القاهرة.

١٥.أحمد ساجر جاسم الدليمي . (٢٠٠٢). سياسة العراق النفطية ١٩٦٣–١٩٦٨, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد:

١٦.البخيت، علي.، وآخرون . (١٩٩٧). *تاريخ الأردن في القرن العشرين (1959–1900)* (الجزء الأول), جامعة الأردن, عمّان.

١٧.حمدي، أحمد .(٢٠٠٧). *العلاقات الاقتصادية الأردنية – العراقية: دراسة تاريخية*, دار وائل للنشر , عمّان.

١٨.الحسني، عبد الرزاق .(١٩٨٨) . تاريخ الوزارات العراقية(ج ٥–٦), دار الشؤون الثقافية, بغداد.

١٩.الخزاعي، علي حسين .(٢٠١٩) . العراق والوطن العربي: دراسة في العلاقات الاقتصادية والسياسية ١٩٥٨–١٩٧٠ , دار الشؤون الثقافية, بغداد.

٢٠.الزبيدي، أحمد عبد الله .(٢٠١٢) . العلاقات العراقية – الأردنية: دراسة تاريخية في أبعادها السياسية والاقتصادية, دار وائل للنشر , عمّان.

٢١.عبد الكريم، محمد حسين .(٢٠٠١) . الاقتصاد الأردني وتحديات التنمية ١٩٤٦–١٩٧٠, دار مجدلاوي, عمّان.

٢٢.عبدالله, شاتي عبهول. (٢٠١٧). تجربة العراق الملكي في الأعمار ١٩٥٠–١٩٥٨ , دار الشؤون الثقافية العامة , بغداد

٢٣.النقيب، عبد الأمير . (٢٠١٢). تاريخ الأردن ومحضره في السياسة العربية المعاصرة, دار الثقافة العربية, بيروت.

٢٤.كمال, صليبي . (١٩٩٣) . تاريخ الأردن الحديث, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, لبنان.

٢٥.المجالي، عبد الله .(١٩٨٦) . السياسة الأردنية في عقد الخمسينيات, دار الأهلية, عمّان.

٢٦.موسوعة بريتانيكا .(٢٠٢٠) . السوق العربية المشتركة, في موسوعة بريتانيكا.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

٢٧.عبد القادر، عبد نافع عيسى) .(١٩٩٣). العلاقات العراقية – الأردنية ١٩٤٦–١٩٥٨ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة.

رابعاً: المقالات والمجلات

أ- الدراسات والمقالات العلمية

٢٨- الحبيب، عبد الرحمن. (١٩٦٧). محاضرات في تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٤٠–١٩٦٥, مطبعة النهضة الجديدة, القاهرة.

٢٩- نجيب، نجم الدين. (١٩٧٣، تشرين الثاني). مساهمة النفط في الاقتصاد العراقي, مجلة النفط والعالم، العدد (٣٤).

ب- الصحف والمجلات

٣٠- حسين، علي منيف. (٢٠٠٦، ٢٦ آب). العلاقات العراقية – الأردنية ١٩٢١–٢٠٠٣, جريدة الصباح.

٣١- هاشم الدباغ , السوق العربية المشتركة بين النظرية والتطبيق , مجلة الاقتصاد العربي, العدد(١٥٦) , ١٤اذار ١٩٦٨ .

٣٢- عبدالمجيد التكريتي, السوق العربية المشتركة , مجلة الاقتصاد , العدد(٥٩) , السنة الخامسة , تشرين الثاني ١٩٧٥.

٣٣- جريدة الوقائع العراقية, ٢٧ ايار ١٩٥٠, العدد (٢٨٣٦).

٣٤- جريدة الشرق العربي, ٢٧نيسان ١٩٣١, العدد(٣٠١).

٣٥- مجلة الاقتصاد العربي العراقية. (١٩٦٨، ١٤ آذار). الاقتصاد العراقي تحت المجهر, مجلة الاقتصاد العربي العراقية، العدد ١٥٦.

٣٦- مجلة الاقتصادي. (١٩٦٧، ١٥ نيسان). [مقال بدون عنوان], مجلة الاقتصادي، السنة الأولى، العدد (٨).